

مونيتور: داخلية الانقلاب تشن حملات اعتقال تعسفية لأهالي البحيرة وتنتهك حقوقهم وحريتهم



الأربعاء 14 ديسمبر 2016 م 12:12

أدانت منظمة هيومن رايتس مونيتور قيام قوات داخلية الإنقلاب بالبحيرة بحملة مداهمات أمنية لمنازل الأهالي بمدينة المحمودية قامت من خلالها باعتقال "أسامة محمد عثمان برغوث"، البالغ من العمر 44 عاماً، والذي يعمل "مدرس جيم ومدرس"، وقد تم اعتقاله حال تواجده بمعقر عمله في 10 ديسمبر/كانون الأول 2016 ، "عبد الفتاح عوض"، البالغ من العمر 52 عاماً، والذي يعمل طبيباً بشرياً، وقد تم اعتقاله بعد مداهمة منزله دون سند قانوني أو إذن نيابي وذلك في 11 ديسمبر/كانون الأول 2016.

وأشارت مونيتور إلى احتجاز المُتهمين على ذمة قضية اثنهم فيها بالظهور بقريبة "حلق الجمل" 16525 لسنة 2016 جنح المحمودية، بعد أن تولت نيابة المحمودية التحقيق معهما، ويتم التجديد لهما 15 يوماً، وهو ما جعل الوضع الاجتماعي وال النفسي للأسرة في غاية السوء جراء اعتقالهما، وقد تقدمت الأسر بالعديد من الشكاوى والبلاغات للجهات المعنية لكن دون إستجابة.

وأكدت مونيتور على مخالفة المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية،¹ لكل فرد حق في الدرية وفي الأمان على شخصه² ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً³ ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً لإجراءات المقرر فيه⁴. يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه

وطالبت منظمة "هيومن رايتس مونيتور" بالإفراج الفوري عن المعتقلين . وأدانت إستمرارسلطات وداخلية الإنقلاب في انتهاكاتها بحق المواطنين واستخدام الطرق غير القانونية التي تنتهك حقوق المواطنين وحرياتهم، بالإختفاء القسري والاعتقال التعسفي وتلقيق التهم الواهية، كما تطالب المنظمة المقرر الخاص بلجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاعتقال التعسفي لتأثيف وطأة المُعاناة التي يعيشها المعتقلين بمقار الاحتجاز، كما تناشد المنظمة الجهات المعنية بالسماح للمعتقلين بالتواصل مع ذويهم⁵